



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

العائدات تقفز 30 مليون دولار في ثاني الدفعات

الثلاثاء المقبل.. الكويت تسدد 140 مليون دولار عوائد السندات السيادية

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 46 سنتا في تداولات أمس الجمعة ليبلغ 61,1 دولارا مقابل 60,6 دولارا للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقا للسعر المعن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس مع صعود الأسهم الأميركية وقيام المستثمرين بمشتريات لتغطية المراكز قبل عطلة نهاية الأسبوع.

في سبتمبر الماضي، ويرى محللون أن الكويت تملك سندات أميركية عن طريق صندوقها السيادي تبلغ قرابة 37 مليار دولار ويبلغ متوسط عوائدها سنويا نحو 900 مليون دولار أي أنها تغطي 3 مرات السندات التي طرحتها في الأسواق الدولية التي تبلغ متوسط عوائدها سنويا نحو 280 مليون دولار.

بذكر أن الكويت زادت من حيازتها من السندات الأميركية 8,1 مليارات دولار خلال العام 2017 ليصل إجمالي حيازتها إلى 36,8 مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي.

قانون الدين العام

وتسعى وزارة المالية التي تمرير قانون رفع سقف الدين العام من 10 مليارات دينار إلى 25 مليار دينار وزيادة أجل الاستدانة إلى 30 عاما من أجل تمويل عجز الموازنة والحد من السحب من الاحتياطي العام.

وبحسب مسؤولي وزارة المالية، فإن اللجوء إلى الاستدانة من الأسواق الدولية بهدف وقف السحب من الاحتياطي العام لتمويل عجز الموازنة، حيث تقدر وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الاحتياطي العام للبلاد بنحو 36 مليار دينار وتم السحب منه لتمويل عجز الموازنة في العامين الماضيين بجانب طرح سندات في السوق المحلي.

وتولى كل من «سي تي جروب»، و«إتش إس بي سي» و«جيه بي مورجان» دور منسق الاكتتاب العالمي على السندات، بينما تولى كل من «سي بي جي» و«إتش إس بي سي» و«شركة الوطني للاستثمار» و«بنك ستاندرد تشاترترد» دوري الضامن الرئيسي المشارك للاكتتاب والمدير المشارك للاكتتاب.

وتسعى وزارة المالية التي تمرير قانون رفع سقف الدين العام من 10 مليارات دينار إلى 25 مليار دينار وزيادة أجل الاستدانة إلى 30 عاما من أجل تمويل عجز الموازنة والحد من السحب من الاحتياطي العام.

وبحسب مسؤولي وزارة المالية، فإن اللجوء إلى الاستدانة من الأسواق الدولية بهدف وقف السحب من الاحتياطي العام لتمويل عجز الموازنة، حيث تقدر وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الاحتياطي العام للبلاد بنحو 36 مليار دينار وتم السحب منه لتمويل عجز الموازنة في العامين الماضيين بجانب طرح سندات في السوق المحلي.

وتسعى وزارة المالية التي تمرير قانون رفع سقف الدين العام من 10 مليارات دينار إلى 25 مليار دينار وزيادة أجل الاستدانة إلى 30 عاما من أجل تمويل عجز الموازنة والحد من السحب من الاحتياطي العام.

وبحسب مسؤولي وزارة المالية، فإن اللجوء إلى الاستدانة من الأسواق الدولية بهدف وقف السحب من الاحتياطي العام لتمويل عجز الموازنة، حيث تقدر وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الاحتياطي العام للبلاد بنحو 36 مليار دينار وتم السحب منه لتمويل عجز الموازنة في العامين الماضيين بجانب طرح سندات في السوق المحلي.

وتسعى وزارة المالية التي تمرير قانون رفع سقف الدين العام من 10 مليارات دينار إلى 25 مليار دينار وزيادة أجل الاستدانة إلى 30 عاما من أجل تمويل عجز الموازنة، حيث تقدر وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الاحتياطي العام للبلاد بنحو 36 مليار دينار وتم السحب منه لتمويل عجز الموازنة في العامين الماضيين بجانب طرح سندات في السوق المحلي.



وتتشهد سندات الخزينة الأميركية آجال 5 سنوات التي تم تسعير السندات الكويتية لنفس الأجل فاقها ارتفاعا في سبتمبر الماضي، فيما بلغ عائد تلك السندات 3,33%.

مارس 2017، وستدفع الكويت ثاني كوبون عن سندات آجال 5 سنوات بحدود 58 مليون دولار، حيث تستحق عوائد السندات 2,5% من وقت التسعير في

عائد السندات

أحمد عوض

تستحق الثلاثاء المقبل (20 مارس الجاري) ثاني دفعات عوائد سندات الكويت التي تم طرحها بالأسواق العالمية في مارس 2017 على شريحتين بقيمة 8 مليارات دولار.

وستدفع الكويت ثاني كوبون السندات السيادية بنحو يتخطى 140 مليون دولار وهو إجمالي عوائد السندات لشريحتي 10 و5 سنوات بزيادة تبلغ 30% عن الكوبون الأول الذي تم سداده في سبتمبر الماضي.

وترجع الزيادة التي ستدفعها الكويت بالكوبون الثاني وبالغلة أكثر من 30 مليون دولار بسبب الارتفاع الكبير لعائدات السندات الأميركية لأعلى مستوى في 4 سنوات والتي تم تسعير السندات الكويتية فوقها.

وستدفع الكويت ثاني كوبون عن سندات آجال 10 سنوات بحدود 85 مليون دولار، حيث تستحق عوائد السندات كل 6 أشهر.

وتتداول سندات الكويت آجال 10 سنوات والتي يبلغ إجمالي قيمتها 4,5 مليارات دولار بسعر 97,7% مقابل مستوياتها البالغة 103,4% في منتصف سبتمبر الماضي.

وقفزت عوائد السندات الكويتية آجال 10 سنوات مع مطلع شهر مارس الجاري إلى 3,81%، حيث توجد في سوق السندات علاقة عكسية بين سعر السند ونسبة الفائدة، فعندما يرتفع سعر السند ينخفض العائد.

وساهم الارتفاع الكبير في عوائد السندات الأميركية في ارتفاع نظيراتها الكويتية، حيث

أكبرها لدى «نفط الكويت» بقيمة 12,1 مليار دينار.. و«البترول الوطنية» بـ11,6 مليار دينار

28 مليار دينار مشاريع في «النفط» جار تنفيذها

العدد	المشروع	التكلفة	تاريخ الانتهاء المتوقع	(مليون دينار كويتي)
1	الوقود البيئي	4,680,000	أكتوبر 2018	
2	مشروع مناولة الكبريت	210,000	أغسطس 2018	
3	Expansion and Revamping of AHMADI DEPOT...LM	75,670	فبراير 2018	
4	KOC Molten Sulphur Handling Facilities at MAA Refinery	30,000	أغسطس 2019	
5	مشروع الغازات الحمضية	250,000	نوفمبر 2019	
6	مشروع خزانات الغاز LPG	215,000	ديسمبر 2017	
7	خط الغاز الخامس	428,000	يوليو 2019	
8	مصفاة الزور	4,871,000	ديسمبر 2019	
9	مرافق استيراد الغاز المسال الإجمالي	998,000	فبراير 2021	
				11,6 مليار دينار

العدد	المشروع	التكلفة	تاريخ الانتهاء المتوقع	(مليون دينار كويتي)
1	مصفاة فينتام	447,617	مارس 2019	

العدد	المشروع	التكلفة	تاريخ الانتهاء المتوقع	(مليون دينار كويتي)
1	WJO_Exploration Program 2013_17	31,553	ديسمبر 2020	
2	KJO - H.S.F. Program 2013_17	23,914	ديسمبر 2020	
3	WJO - Field Development Program	340,195	ديسمبر 2020	
4	WJO - Central Gas Utilization Program	51,631	ديسمبر 2020	
5	WJO - Hevey Oil D Development Program	71,060	ديسمبر 2020	
6	WJO_Exploration Program	94,033	ديسمبر 2020	
7	WJO Infrastructure upgrado Developomny	27,522	ديسمبر 2020	
8	برامج تطوير حقل الخفي	597,399	ديسمبر 2020	
9	KJO Infrastructure/ upgrado Developomny	6,386	ديسمبر 2020	
10	KJAFJI NEW GAS Transit Line from KJO TO MAA, KNPC Refinery	90,737	أغسطس 2018	
11	KJO_Exploration Program 2014_18_ HOUT	34,465	ديسمبر 2012	
12	مبنى نفط الخليج الإداري بالأحمدي	40,889	يناير 2019	
				1,4 مليار دينار

سيتم تصديرها مباشرة للعملاء، فيما سيكون بعض هذه الكمية متاحة للتصدير إلى الكويت. ويتوقع أن تقارب حصة «كوفيك» من الإنتاج 40 ألف برميل نفط مكافئ في اليوم عند تشغيل الخط الثاني للمشروع في العام المقبل.

ورصدت الشركة الكويتية لنفط الخليج تنفيذ 12 مشروعا بقيمة 1,4 مليار دينار أهمها تطوير حقل الخفي المشترك بقيمة 597 مليون دينار، وما قيمته 340 مليون دينار لتطوير حقل الوفرة المشترك وتطوير النفط الثقيل.

ولدى الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية «كوفيك» 6 مشاريع بقيمة 10,3 مليارات دولار ما يعادل 3 مليارات دينار، أهمها مشروع ويستون للغاز الطبيعي ويستون للغاز الطبيعي الذي استراليا بقيمة 2,8 مليار دولار للمرحلة الأولى و2,9 مليار دولار للمرحلة الثانية. وتصل الطاقة القصوى لخطي الإنتاج في مرافق مشروع ويستون، الذي يعد أول استثمار عالمي لـ «كوفيك» في صناعة الغاز الطبيعي المسال إلى 8,9 ملايين طن متري من الغاز الطبيعي المسال في العام

مع مشاريع البترول الوطنية، حيث تبلغ قيمة المشروع 4,8 مليارات دينار ويتوقع أن تدخل الخدمة في ديسمبر 2019 لتكرير 615 ألف برميل يوميا.

وتم رصد 998 مليون دينار لمشروع الغاز المسال في منطقة الزور والذي يتوقع أن يدخل الخدمة في فبراير 2021.

أما شركة البترول العالمية فلديها مشروع واحد وهو مصفاة فينتام ويبلغ نصيب الشركة من تنفيذ المشروع ما قيمته 447 مليون دينار، ويتوقع بدء عمليات التشغيل في شهر أبريل المقبل.

وتخطط الشركة لإنفاق 690 مليون دينار على استكشاف البحر والذي يتوقع أن يبدأ نهاية العام الحالي، علما بأن مناقصة الحفر البحري لاتزال مفتوحة حاليا لدى الشركة.

وتطرق الإحصائية إلى مشاريع شركة البترول الوطنية الكويتية والتي تبلغ قيمتها 11,6 مليار دينار لتنفيذ 9 مشاريع ضخمة يأتي في مقدمها مشروع الوقود البيئي بقيمة 4,6 مليارات دينار والذي شارف على الانتهاء حيث وصلت نسب الإنجاز حاليا إلى 94%، ووفقا للإحصائية فإن تاريخ

دينار، فيما تم رصد 475 مليون دينار لتنفيذ خط أنابيب الزور الذي يقع على مسؤولياته تغذية مصفاة الزور الجديدة بالنفط الخام، ورصدت شركة نفط الكويت ما قيمته 709 ملايين دينار لتطوير مكن واره في حقل برقان الكبير، ويعد هذا المشروع من أضخم المشاريع لتطوير حقل برقان لرفع إنتاج المكن من 80 ألف برميل يوميا إلى نحو 300 إلى 350 ألف برميل يوميا من خلال ضخ نحو 700 ألف برميل مياه يوميا وهو عمل فني ضخم، سيستعده تطوير المكن الأخرى.

وينتوتن مرحلة أوى مشروع وينستون Kaybob Duvernay Alma & Galla Natuna Optimization PM304

أحمد مغربي

ينفذ القطاع النفطي الكويتي أكثر من 50 مشروعا رأسماليا ضخما بقيمة 28 مليار دينار، وذلك في أكبر قفزة للمشاريع على الإطلاق في تاريخ الكويت، وذلك بفضل المشاريع المليارية التي بدأت مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة في تنفيذها وعلى رأسها مشاريع زيادة الطاقة الإنتاجية والتكريرية للكويت.

ووفقا لإحصائية للمشاريع النفطية التي تنفذها الشركات النفطية المحلية والتي حصلت «الأنباء» على نسخة منها، فإن شركة نفط الكويت تنفذ بتنفيذ أكبر المشاريع في القطاع ويأتي في مقدمة المشاريع مشروع النفط الثقيل في شمال الكويت والبالغ تكلفته المالية 2,1 مليار دينار والذي يتوقع أن يدخل الخدمة في مراحله المختلفة بحلول سبتمبر 2022، كما يأتي مشروع الغاز الجوراسي (المرحلة الثانية) في المرتبة الثانية بقيمة 1,4 مليار دينار.

وأعلنت «نفط الكويت» قبل أيام أنها سترفع وتيرة الإنتاج تدريجيا في مشروع النفط الثقيل ليلعب طاقته القصوى والقدرة بـ60 ألف برميل يوميا، على أن يكون التشغيل الأول للمشروع في أغسطس المقبل ويكون موعد التسليم الابتدائي بحلول مايو 2019.

وستتفق شركة نفط الكويت ما قيمته 12,1 مليار دينار لتنفيذ 19 مشروعا بقيمة 1,4 مليار دينار لتطوير حقل برقان الكبير بقيمة 755 مليون دينار وتطوير حقل الروضتين بقيمة 1,3 مليار دينار وحقل أم قدير بقيمة 732 مليون

والتشغيل مطلع أبريل المقبل

50 مشروعا استثمارياً ضخماً نفذها الشركات النفطية بالكويت والخارج

2.1 مليار دينار لمشروع النفط الثقيل.. و1,4 مليار دينار لتطوير الغاز الحر

447 مليون دينار لمصفاة فينتام.. والتشغيل مطلع أبريل المقبل

2.8 مليار دولار لمشروع «وينستون» المرحلة الأولى.. و2,9 مليار للثانية